

جوازات مرور إيالة الجزائر ومكانتها في حوض البحر الأبيض المتوسط

Iyàla Authorizations of the Algerian Passage and its Place in the Mediterranean Basin
Les autorisations de passage de Iyàla d'Algerie et sa place dans le bassin méditerranéen

صرهودة يوسف¹*

تاريخ النشر: 2021/03/15

تاريخ القبول: 2020/09/10

تاريخ الإرسال: 2019/11/02

ملخص:

يهدف هذا المقال لتعريف بمكانة إيالة الجزائر في حوض البحر المتوسط، من خلال وثيقة جواز المرور التي تمنحها سلطة البلاد للسفن التجارية التابعة للدول الأوروبية التي عقدت معها معاهدات سلام. بحثنا عن الجهة المسؤولة عن إصدار الجوازات ومدة الصلاحية وذلك اعتمادا على نسخ من الجوازات محفوظة في المجموعة 3190 من قسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية بالحامة (الجزائر). كما تحتوي هذه المجموعة على قوائم الهدايا التي قدمتها الدول الأوروبية للحصول على السلم لسفنها التجارية والتي تضمنه بنيل جواز المرور. اتضح من تحليل الوثائق، إن جوازات مرور الإيالة هي أداة لتمييز الصديق من العدو. كما أن الجوازات تصدر بأمر من الدايات، وفي الغرف التجارية مصلحة خاصة بإصدار الجوازات الخاصة بالإيالة، وبالرغم من حرص السلطة في إيالة الجزائر على نوعية الجواز الخاص بها والمكتوب على ورق سميك، إلا أنه تعرض للتزوير وعمليات البيع من قبل القناصل الأوروبيين خاصة الفرنسيين والانجليز الذين عملوا على المتاجرة به مما انعكس على اقتصاد الإيالة وعلاقتها مع كل من فرنسا وإنجلترا.

الكلمات المفتاحية: جوازات مرور؛ إيالة الجزائر؛ الهدايا؛ البحر المتوسط؛ قناصل.

Abstract : The objective of this article entitled, is to define the status of the Algerian **Iyàla** in the Mediterranean basin by means of the authorization issued by the **Ayala** Authority to the seamerchants of the friendly European countries who were able to buy the security for their ships, and set peace treaties with them in response to the problematic raised by this article which seeks for the region responsible of the issue of authorizations, the period of validity and the nature of the gifts distributed on the light of copies found in **group 3190** of the department of manuscripts of the National Library in Elhama. Also it contains the list of gifts provided by European countries for obtaining authorizations. According to the analysis of the documents we obtained, the **Iyàla** authorizations are an effective means of differentiating the friend from the enemy. Although the role of the **Iyàla** is to preserve the specificity of the authorizations, but it was falsified, sold, and then traded with by the consuls of European countries including French and English. These deeds affected the economy of the **Ayala** and its relations with France and England.

Keywords: **Iyàla; authorizations of passage; the Mediterranean basin; the consuls; gifts**

* المؤلف المراسل

¹ Sarhouda Yousfi, University Badji Mokhtar, Laboratory History Heritage and Society, yousfisarhouda@gmail.com.

Résumé : L'objectif de cet article intitulé, est de définir le statut de Iyàla d'Algérie dans le bassin méditerranéen par le biais de l'autorisation délivrée par l'autorité de Iyàla aux navires de commerce des pays européens amis qui ont pu acheter la sécurité de leurs navires, suite aux traités de paix avec elles, en répondant à la problématique principale de cet article autour de l'organe responsable de la délivrance des autorisations, la durée de validité et la nature des cadeaux distribués, en se basant sur des copies trouvées dans le groupe 3190 au service des manuscrits de la bibliothèque nationale El Hamma. Il contient la liste des cadeaux fournis par les pays européens pour l'obtention des autorisations. D'après l'analyse des documents que nous avons obtenus, les autorisations de Iyàla constituaient un moyen efficace pour différencier l'ami de l'ennemi, bien que l'autorité de Iyàla consiste à préserver la spécificité de l'autorisation, mais ces dernières ont été falsifiées puis vendues par les consuls des pays européens notamment Français et Anglais, qui ont ensuite commercé par ces autorisations, ce qui a affecté l'économie de Iyàla et ces relations avec la France et l'Angleterre.

Mots clés : Iyàla; autorisations de passage; le bassin méditerranéen; les consuls.

مقدمة:

إن الملاحة البحرية بين إيالة الجزائر والموانئ الأوروبية كانت تركز على السفن الصغيرة والمتوسطة، حيث تسير تلك السفن في قوافل بحرية تظهر فيها السيطرة المطلقة لكل من البندقية وفرنسا ودول شمال أوروبا. وقد تواجدت قوافل هذه الأخيرة بأعداد كبيرة في البحر المتوسط، بإمكانياتها المادية وتعدد أنواعها في تأمين الاتصال بين مختلف موانئ البحر المتوسط. ولتضمن الدول الأوروبية السلامة لسفنها، كان لزاما عليها الحصول على جواز المرور، وذلك بعقد معاهدات السلم مع الجزائر والتي نجد أنها تنص في أحد بنودها على طريقة استخدام الجوازات. فمن هي الجهة المسؤولة عن إصدار هذه الوثيقة الرسمية؟ وما هي مدة صلاحيتها؟ وما طبيعة الهدايا المقدمة من أجل الحصول على جواز المرور؟ وهل لهذه الجوازات تأثير على اقتصاد إيالة وعلاقتها مع دول أوروبا؟

1- التعريف بعينة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية اخترنا عينة من الوثائق تنتمي لمجموعة رقم 3190: بقسم المخطوطات في المكتبة الوطنية بالحمامة (الجزائر) والتي تحوي معطيات كفيلا بالإجابة على التساؤلات المطروحة في هذه الدراسة، تتكون المجموعة من ملفين اثنين: يحتوي الأول من هذه المجموعة نماذج من الجوازات التي تحمل توقيع داي الجزائر. بالإضافة إلى قوائم الهدايا التي تمنحها الدول الأوروبية لترضية الجزائر مقابل السلام والصداقة وهي في هذا السياق جوازات المرور للسفن الناشطة تحت لوائها.

2 - جواز مرور إيالة الجزائر:

تعتبر قضية الجوازات أو ما يعرف برخص المرور ويعبر عنها في الوثائق باسم "البصابورط" (3190، 388) من أهم القضايا التي ساهمت في فرض أسطول إيالة الجزائر هيمنته في حوض البحر الأبيض المتوسط، فمن خلاله يتعرف الرياس

على الدول الصديقة التي دفعت الهدية مقابل السلم وتحصلت على الجواز من تلك التي لم تدفع. فنادرا ما تدخل السفن الأوروبية وحتى الأمريكية إلى البحر المتوسط من دون جواز مرور، فتلك السفن تضمن سلامتها عن طريق جواز ممنوح من قبل سلطات إيالة، ويطلق الانجليز على الجوازات اسم "التراخيص المتوسطية".

يكتب الجواز على صفيحة من جلد رقيق، بالنسبة للجوازات الجزائرية الصادرة عن مصلحة الجوازات في الغرف التجارية، بطريقة مزخرفة مع رشاشات منقوشة أو مرسومة بقلم على الهامش، وقد اتخذ جهاز فريد لمعرفة ما إذا كانت هذه الجوازات حقيقية إذ حافظوا على عود مرقم بممرات ضيقة تتناسب مع شكل تلك الرشقات المائية، والتي هي موحدة ومرسومة بدقة على حافة الزخرفة. (ستيفن، 2007م، صفحة 173)، أما الجوازات التي عثرنا في المجموعة 3190 فهي مكتوبة على ورق سميك وقد رسمت فوق الكتابة خطوط عمودية، ووضعت إشارة فوق اسم الداوي. (ينظر الملحق 02)

جواز مرور إيالة الجزائر صالح لرحلة واحدة، ومدة الصلاحية تكون للسفن المبحرة في البحر المتوسط ستة أشهر وهذا ما إشارة إليه نص الوثيقة الآتية: "(...) من تاريخ الكتاب لمدة ستة أشهر فأجبنه كما طلب واعطينا ليده ما ذكر (...)". (3190، 1، 388). أما السفن التي تبحر خارج المتوسط فمدة الصلاحية بين السنة إلى ثلاث سنوات.

3- الجهات المسؤولة عن إصدار جواز المرور:

طرح مسألة الجوازات بقوة في النصف الثاني من القرن السابع عشر بين إيالة الجزائر وفرنسا. فمعاهدة 29 فيفري 1661م، وفي البند الثاني منها ذكر: أن كل السفن والمراكب الفرنسية أو التابعة للأمم أخرى يمكن لها التردد على ميناء الباستيون¹، إذا كانت تحمل رخصة مرور مستخرجة من عند حاكمه دون أن يعترض طريقها أحد أو يعتدي عليها... (جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، 2010م، صفحة 325). وفي سنة 1666م قبلت سلطة إيالة الجزائر فكرة استخراج جواز من القنصلية الفرنسية لإثبات هوية البحارة الجزائريين المتجهين إلى فرنسا².

لم تكن هذه الرخص تمنح لكل الجزائريين الراغبين في مزاولة نشاطهم التجاري بمرسيليا وهو ما يفسر العدد المحدود من التجار الجزائريين (Mohamed Amine, 2016, p. p248) في حين تستخدم السفن عند خروجها من موانئ إيالة الجزائر جواز مرور يمنحه الداوي والسفن القادمة من الدول الصديقة تستعمل الجوازات المستخرجة من مصلحة الجوازات في الغرف التجارية.

1-الداوي:

أول جهة رسمية مسؤولة عن إصدار جوازات المرور وتنظم كيفية مراقبة السفن وتفتيشها في عرض البحر قصد التأكد من حملها جواز مرور أو رخصة معترف بها. هو الداوي كما يشرف عن إحداث أي تغيرات في الجوازات التي تصدرها الدول

الصديقة لإظهارها للسفن البحارة الجزائريين، ففي سنة 1730م أرسل عبيد باشا (1724-1732م) إلى دولة هولندا طالبا منها تزويد سفنها المتوجهة إلى الهند بجوازات لاستظهارها عند التفتيش من طرف السفن الجزائرية في المحيط الأطلسي، لتجنب كل نزاع قد يحدث بين الطرفين على أن تكون هذه الجوازات مغايرة للجوازات التي تعطى للسفن التجارية، في المتوسط، ذلك أن السفن المبحرة إلى الهند قد تبقى خارج البلاد من ثماني إلى عشر سنوات، وهي فترة قد يحدث فيها تغيير في شكل الجوازات وعلى ذلك فقد تم الاتفاق على أن الجوازات التي تمنح للسفن المبحرة إلى الهند لن يعتريها أي تغيير. ومن أجل التمييز بينها وبين الجوازات الأخرى فإنه يتم ختمها بختم الدولة وتبقى قسيمة من هذا الجواز مختومة هي الأخرى بنفس الختم وعند تفتيشها تتم المقارنة بين الختم الذي على القسيمة وبين الذي على الجواز فإن وجد تطابقا بينهما فإن البحارة الجزائريين يخلون سبيل السفينة دون إلحاق أي أذى وبأي صورة كانت. (جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، 2010م، صفحة 123) ومن أجل التعرف على الجوازات الممنوحة للسفن المبحرة إلى الهند اتخذ الداي إجراءات هي:

- 1- ترسل هولندا أوامر لفصلها المعتمد في الجزائر وتلزمه بكتابة العبارة الآتية على قسيمة الجوازات: "كل السفن المزود بجوازات مختومة بختم مطابق لهذا هي سفن الهند الشرقية التابعة لدولة الأراضي المنخفضة".
- 2- السفن الموجودة في الهند يمكنها العودة بالجوازات القديمة خلال مدة ثلاث سنوات متصلة والتي سينتهي أجلها في آخر يوم من محرم 1147هـ الموافق لآخر يوم من ديسمبر من 1734م. وأثناء ذلك فإن الختم الذي هنا يستخدم لجوازات السفن العائدة من الهند قبل هذا التاريخ كما يسلم للقراصنة لهذا الغرض.
- 3- في حالة وقوع الجوازات بين أيدي أجانب معادين لإيالة الجزائر فإن الدولة التي وقع جوازها في "الأسر" تقوم بتغييره بناء على طلب من الإيالة، مع بقاء الوثيقة القديمة سائرة المفعول لمدة سنة كاملة، ويسلم قنصل الدولة قسيمة من الجوازات الجديدة للسلطات الجزائرية، كما يستلم القنصل شهادة من الداي يتم التنصيص فيها على التاريخ الذي تم فيه استخراج القسيمة الأولى.
- 4- إذا التقى البحارة الجزائريون في البحر بسفن تحمل جوازات قديمة، فإنه يجوز لهم اقتياد هذه السفن إلى ميناء مدينة الجزائر وليس إلى غيره من الموانئ التابعة لها، وبمجرد وصولها سيتم معاينتها من طرف الداي والقنصل معا وإذا تبين أنها سفينة هولندية، سيتم مصادرة الشحنة فقط باعتبارها غنيمة مع دفع أجرة النقل لصاحب السفينة كما سيطلق سراحها وسراح ملاحها. (جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، 2010، الصفحات 124-125).

السلطة في إيالة الجزائر اتخذت عدة إجراءات للحد من تزوير الجوازات ومنها تغيير نموذج الجواز إذا وقع بين يدي أعداء إيالة، وإذا لمست سلطة إيالة أي تخاذل من الدول الصديقة التي تربطها بما معاهدة سلام في قضية الجوازات تعلن الجزائر الحرب ضد كل السفن. وفي 14 نوفمبر 1748م، أمر الرياس والبحارة الجزائريين، حثهم على عدم اجبار أي سفينة على استعمال زورقها للقدوم إلى سفينة القراصنة، واطهار جواز سفرها بل على العكس، الرياس هم المجبرون على الذهاب إلى السفينة المراد تفتيشها بقاربهم الذي يجب أن يكون على متنه ضابط واحد ورجلان فقط من الطاقم. (سالمي، 2014-2015م، صفحة 95)

تثبت الوثائق أن الجواز يحمل اسم الداوي الذي أصدر الجواز ومن ذلك: "الخالص المخلص عمر باشا داوي والي محروسة دار الجهاد جزاير غرب (...). فانه تاريخنا سنة ألف ومائتين وثلاثين (1815م) باليوم الخامس من شهر ذي القعدة مؤرخ تاريخنا حامل (...). "بزبورطا" من طايقة الروم قبطان ازيميري مسماه ديمتري ومن قباطين اوجاقنا المنصور ورؤساءنا مصطفى ريس قد اغتتم هذا المركب ثلاثة صواري وعبر واحد يعني بالبيك (...). من تاريخ الكتاب (...). رخصة معطاة على وجه ملاقاته (...)." (3190 ١.، الوثيقة رقم 388) من قراءة الوثيقة نجد أن المعلومات التي تحتويها هي: اسم السفينة ووصف دقيق لها، إلى جانب اسم القبطان واسم المالك، واتجاه السفينة.

3-2- الغرفة التجارية الأوربية:

عملت دول شمال أوروبا على الحصول على امتياز انشاء مصلحة جوازات المرور الجزائرية في الغرفة التجارية، بمجرد عقد معاهدة السلام مع إيالة، ومن أهم الغرف التجارية التي تحصلت على هذا الامتياز: الغرفة التجارية بالسويد حيث أعلن الملك في بيان رسمي عن انشاء مصلحة جواز السفر الجزائري بها في 12 جانفي 1730م، أما الغرفة التجارية لكونينهاغن بالدنمارك فقد أعلن بقرار ملكي عن تأسيس مصلحة الجوازات البحرية الجزائرية في أول ماي 1747م (سالمي، 2014-2015م، صفحة 110) والتي تحفظ في سجلاتها كل المعلومات حول الجوازات التي تم بيعها للتجار ويصدر هذا الجواز وفقا لشروط وضعتها السلطات الدانماركية هي:

- يقدم القبطان وثائق تثبت بأن السفينة وما عليها ملك لرعايا دانماركيين.
- يقسم اليمين على أن ما قاله صحيح وأنه لن يستعمل الجواز في غير محله.
- يدفع مالك السفينة 50 دولار لصندوق الأسرى لكي يستطيع الحصول على جوازه بالإضافة لـ 02 دولار لنسخة الجواز في حد ذاتها، بعدها يمكن لغرفة التجارة أن تصدر الجواز الذي يقطع بخط متموج إلى نصفين يأخذ الربان نصف الأول معه على متن السفينة بينما يرسل الآخر إلى الجزائر لكي يوزعه القنصل على الرياس.

وقد عملت الغرفة التجارة بستوكهولم بالسويد على أن الجواز الصادر عنها صالحا لرحلة واحدة، وعلى القبطان أن يعيده إليها في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام إن كان الميناء في ستوكهولم أما إذا كان الميناء خارج العاصمة بمنح الربان 14 يوما ليسلم الجواز لحاكم المقاطعة الذي بدوره يرسله إليها. (سالمي، 2014-2015م، صفحة 89)

3-3- حاكم الباسطيون:

تمكنت فرنسا في فيفري 1661م، من توقيع معاهدة مع الإيالة نص البند الثاني منها على: "كل السفن والمراكب، فرنسية كانت تحمل رخصة مرور مستخرجة من عند حاكم الباسطيون دون أن يعترض طريقها أحد أو يعتدي عليها" واعيد التأكيد على هذا البند في معاهدة 1695م بصيغة: "إذا التقت سفن الإيالة بالسفن الفرنسية وبمراكب الصيد ذاهبة أو آتية والتي تخص تجار الباسطيون وبعد تبادل التعارف فيما بينهما فإنه يترك لها كامل الحرية إذا كانت مزودة بالرخص والجوازات مستخرجة منه وبعد تفحصها بعناية وتثبت الصحة تتابع رحلتها ولا يجوز التعرض لها ولا لبحارتها تحت أي مبرر..". (جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، 2010م، صفحة 369)

من خلال كل ما ذكرناه يبدو أن سلطة الإيالة كانت تمنح جوازات المرور للسفن الخارجة من ميناء مدينة الجزائر أما سفن الدول الصديقة فقد منحت لها حق إقامة مصلحة لإصدار الجوازات الجزائرية على شرط أن يتفقوا على شكله وطريقة قصه، وأن تحمل قسيمة الجواز إلى ممثلها في الإيالة ليقدمه للداي، وهو بدوره يقدمه للرياس.

4- طرق الحصول على الجوازات:

ساهم نمو العلاقات التجارية مع أوروبا ابتداء من سنة 1690م وخصوصا منذ 1740م، في تزايد طلب جواز المرور الخاصة بإيالة الجزائر طيلة القرن الثامن عشر وصارت الدول الأوروبية تسعى للحصول عليه عن طريق:

4-1- تقديم الهدايا:

تدفع الدول الأوروبية هدايا سواء بهدف عقد معاهدات واتفاقيات، أو التقرب من حكومة الداوي. بالنسبة لكل من هولندا والبرتغال والسويد والنرويج فهي تدفع هدية مكونة من أسلحة وعتاد لتموين الأسطول الجزائري كل سنتين، بينما فرنسا وبريطانيا والولايات الإيطالية مثل البندقية فهي تدفعها نقدا. (قاسم، 2012م، صفحة 77) فهذا لودلف هامكين³ قنصل الاتحاد النرويجي الدنماركي في الفترة الممتدة من 1746-1751م، يرسل رسالة إلى ملك الدنمارك والنرويج يقول فيها: "اتصل بي الداوي (.....) وأعلمني أن المدافع الممنوحة وفقا لمعاهدة السلام لا يمكن استخدامها لأن حجمها كبير جدا، وكلفني بإبلاغ الملك أن يرسل له بدلا عنها مدافع أخرى، ويريدها أن تكون 24 قطعة من الكرة 18 جنيه

وبدلا من 20 قطعة من الكرة مدفع 12 و 24 قطعة من 12 جنيه ويرسل إليه قاعدة لكل مدفع لاستخدامها على متن السفينة" (Odegaard, 2016, p. 97)

ويبدو أن الداى لا يقبل الهدايا كما ترسلها الدول وإنما يضع مواصفاتها ونلاحظ ذلك من خلال رسالة المؤرخة في 24 نوفمبر 1747م: "وأغتنم هذه الفرصة لإرسال إلى فخامتكم نسخة من مراسلاتي التي أرسلتها من ليفورن بواسطة القنصل بارتلر، وانه عرض البضائع بمرسليا (...) وأنقل لفخامتكم بأن الداى رفض قطع قذائف (...) قائلا أنه يريد من البرونز حسب الاتفاق (...) والاتفاق ينص على أنها من الحديد، وليس من البرونز، ولكنه لا يريد السماع بهذا، وأجبرني على إعادة تحميلها في سفينة بقيادة الكابتن جون (...) محمل بالملح لعودته إلى كوبنهاغن، وإن الداى ينتظر من صاحب الجلالة أن يرسل له 4 قذائف (...) من البرونز في العام المقبل" (Odegaard, 2016, p. 110). من الرسالة نلاحظ أن القنصل يلح على تقديم الهدايا بوصفاتها وفي وقتها لضمان السلم والحفاظ عليه والابقاء على الجواز، كما أن الداى تلقى ساعة من الدنماركيين وطلب من قنصلها أن ترسل له ساعة أخرى وهذا ما أشار إليه في الرسالة المرسله إلى الدنمارك في 16 أكتوبر 1747 " (...) كما أن الساعة الذهبية التي تم إرسالها إلى الداى رفضها ويتوقع من جلالة الملك أن يرسل إليه ساعة أخرى مثل التي قد تلقاها من الهولنديون مزخرفة بالماس وباهظة الثمن، وأقترح صنع واحدة مماثلة في إنجلترا من طرف محترفين أفضل من الهولنديين ليرسلها إلى القسطنطينية إلى المعظم الكبير ولاستقبال القفطان بصفته باشا (...) " (Odegaard, 2016, p. 106). ولتوضيح حجم الهدية التي ترسلها الدول الأوروبية إلى الإيالة وضعنا الجدول الآتي:

جدول رقم (01): الإتاوات والهدايا التي تلقتها الإيالة ما بين 1785-1802م

رقم الوثيقة وتاريخها	اسم الدولة	محتوى الهدية	ملاحظة
436-شعبان 1199هـ 1785م	إسبانيا	- قناطير بارود عدد 4000 - بونبة(قذيفة) ⁴ عدد 2000 - مدفع نحاس عدد 25 - صواري (ساري حامل الاشرعة) عدد 100 - حبال رفاق عدد قناطير 500 - لوح الصنوبر 1000، لوح رويلو(خشب رفيع يغلف به السفن) 1000 - قراطيل ⁵ قطران عدد 100، قراطيل زفت عدد 50	قيمة الهدية: 1000000 ريال

439- رجب 1211هـ جانفي 1797هـ	لسويد	- 500 حديد لقرابط مدافع بورمة 36 - 500 حديد لقرابط مدافع بورمة 24 - 100 قنطار بارود - 50 صواري طول الذراع 45 - لوح رولو 1000 - قناطير رصاص 1000	لوثائق: 441 442,443 كلها تحتوي علي هدايا قدمتها السويد للجزائر
445- رمضان 1212هـ فيفري 1798م	"المريكان" (الو.م.أ)	- لوح رولو قنطار 145 - مسمار بالقراطيل 49 - قوالب رصاص 442 وورق رصاص 74	حتوت الهدية على أشياء أخرى
452- رجب 1217هـ نوفمبر 1802م	الدنمارك	- قراطيل بارود 250 - بلانجات رصاص قناطير 28 - تزينة ⁶ مسمار قناطير 34 - لوح التبطين 204+لوح التبطين 134 - لوح ريلو 54	إحتوت الهدايا علي قائمة من مختلف الألواح

المصدر: وضع استنادا على وثائق المجموعة 3190، المكتبة الوطنية الحامة.

من الجدول نلاحظ أن طبيعة الهدية متقاربة فأغلبها عتاد وأسلحة لتموين الاسطول الجزائري، ويبدو أن الداي وموظفيه قد قدموا هذه القوائم إلى ممثلي الدول (القناصل) لتقديمها كهدية، فهذه الاخيرة في منطق نظام البايلك كانت تتحكم في الإجراءات والتراخيص التي تقدمها الإيالة، لذلك عملت الدول الأوروبية على دفعها بطرق مختلفة وفي وقتها المحدد.

وإذا لم يتحصل أحد القناصل على الجوازات للسفن الخاصة ببلده فإنه يرفع تقريراً أو رسائل إلى دولهم للتعجيل بالهدية، وهذا ما قام به القنصل الدنماركي بالجزائر حيث أشار إلى ما يلي: " (...). نحن هنا قلقون جدا حول عدم وصول جوازات السفر لتقديمها للقراصنة لتجنب أي نزاعات خلال لقاء بعض التجار الذين ينتمون إلى رعايا صاحب الجلالة، ونحن محرومون من جميع المراسلات مع أوروبا بسبب الحرب، قال لي الداي أنه يجب شراء باخرة صغيرة للذهاب والإياب من ليفورن إلى مرسيليا والعودة للإيالة بقارب لنعلم بخبر جديد فيما يخص الهدايا (...)."

(Odegard, 2016, p. 103)

4-2- شراء السفن من الإيالة:

يتحصل القبطان الذي يشتري سفينة من الرياس في الجزائر على جواز سفر يمكنه من المرور بها في البحر المتوسط، فوثائق المجموعة 3190 بالمكتبة الوطنية، تشير إلى أن مصطفى ريس قد غنم سفينة من نوع بيك بثلاث صواري وباعها ب: 4000 دور صبانية، كما كتبت كل مواصفات السفينة واسم القبطان، وما ورد في نص الجواز نذكر:

"هذا البصابورطا حامله قبطان زميرلي من فرقة الروم مسماة دميترى ومن رؤساء اوجاقنا المنصور ريس مسماه مصطفى ريس قد غنم قطعة بيك (...) بيع للحامل المذكور (...) أداء وتسليم ووضع صحبته تسعة نوات بحرية وعلق سنجاق العثمانلي وعزم بالسفر لبلد أزمير وطلب من طرفنا ادن (...) من تاريخ الكتاب لمدة ستة اشهر فأجبهه كما طلب واعطينا ليده ما ذكر (...) مصادقات بطريقة بكل محل (...) اوجاق تونس واوجاق طربلس الغرب أو سلطان فاس" (3190 ا، الوثيقة رقم 388). تثبت الوثيقة أن القبطان الذي يشتري سفينة من الجزائر يحصل معها على جواز مرور الإيالة من أجل ضمان سلامتها في البحر الأبيض المتوسط.

وفي وثيقة أخرى نجد: " (...) حسين ريس من رؤساء دار الجهاد دار الاوجاق جزائر الغرب راكب بمركب له ثلاث صواري وعنبر واحد وأربعة مدافع هذه السفينة (...) من ريس صبنيول 1500 ريال دور صبانية المبلغ المذكور تماما وكمالا وضع سنجق الجزائر (...) " (المجموعة، 3190، 389) بعد أن تباع السفينة التي يغنمها الرياس في الجزائر ويتسلموا المبلغ يتسلم القبطان الجواز والراية.

4-3- السفن التي تحمل الأسرى الذين تمت فديتهم في الإيالة:

الحصول على وثيقة الجواز (البابورطا) من أهم الإجراءات التي تساهم في إنجاح عملية الافتداء، ويكتب على الجواز كل شروط عملية الفدية ففي المجموعة 3190 يوجد جواز منحه محمد بن عثمان باشا (1766-1791م) للبعثة الدينية الإسبانية المنتسبة لمجموعة الثالوث المقدس، وتعتبر هذه المجموعة الدينية واحدة من المجموعات المسيحية المتخصصة في عمليات الافتداء وهي: مجموعة المرسدير، ومجموعة الفرنسيسكان. (الامين، 2011، صفحة 78) ويتكون الجواز من وثيقتين تحمل رقم 404-405⁷، وورد فيه: " (...) سنة ألف ومائة واثنين وثمانين (...) البابا المسمى الاب منويل روطين ومن طرف اسارى كفرة الصبنيول وطلب إذن الاجازة من الامن والأمان (...) رغبتهم منا في اعطاء البصابورط والمراكب الدايير بها بحرا في شأن كسب المغنم من أولادنا المجاهدين وقباطين ورؤساء تونس وطربلس (...) " (3190 ا، الوثيقة رقم 405) تضمنت هذه الوثيقة مجموعة من المعلومات حول جواز المرور الذي يمنحه الداى في الجزائر للسفن التي قدمت إليها لأجل اتمام عملية فدية الأسرى فهذا الجواز يحمل معلومات أهمها:

1. اسم البابا الذي تولى عملية افتداء الأسرى .
2. جنسية الأسرى وديانتهم.
3. ذكر تفاصيل عملية الفدية مع وظيفة الماك والمال المدفوع.
4. سبب منح الجواز الحماية وضمان الامن في البحر المتوسط.

5-تأثير الجوازات في العلاقات بين الإيالة وفرنسا:

استولت البحرية الجزائرية في أواخر شتاء سنة 1687م على سفينة مشبوهة قرب ساحل الجزائر تحمل جوازا موقعا من طرف أميرال فرنسا. كانت مهمة هذه السفينة هي التجسس على الأسطول الجزائري لمعرفة ما إذا كان سيتوجه إلى الشرق لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد البندقية لغرض إعداد كمين له، وازدادت الشكوك حول فرنسا عندما أصبح رياس السفن الجزائرية يعثرون على جوازات فرنسية، مستخرجة من قنصليتها بين أيدي ربانة السفن المعادية مما كان يشكل خرقا صريحا لمعاهدة السلم مع فرنسا. (جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، 2010م، صفحة 133).

وفي سنة 1696م بسبب الحرب عملت السلطة الفرنسية بطرق ملتوية للحصول على الجوازات لسفنها التجارية. (Masson, 1903, p. 17) أما سنة 1717م فقد تعرض مركب بقبطان وجواز سفر فرنسيين إلى عملية تحويل في عرض البحر، حيث غير القبطان مساره وأرسى بصقلية حيث بيع من كان على متنها، كان لقضية جوازات السفر تأثيرها أيضا على سلطة الإيالة حيث أصدرت الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمعاينة ربانة السفن ومصادرة السفن والشحنات رغم معاهدة الصداقة التي تربط بين فرنسا والجزائر، ويظهر ذلك في مراسلة علي داي إلى كاتب الدولة للبحرية الفرنسي ماشو Machault بتاريخ 29 جويلية 1755م. (Plantet, 2013, pp. 221-223) ولا يجب أن نأخذ الأمر من زاوية واحدة فقط حتى لا ترتبط بالادعاءات الفرنسية التي تضع الجزائر موضع الاتهام دائما، إذ تعرضت السفن الجزائرية التابعة لرعاياها أو لتجار يهود يحملون جوازات سفر جزائرية للاعتداءات الأوروبية، كما أن حالة الحرب القائمة بين القوى الأوروبية جعلت السفن المحملة خاصة بالحبوب عرضة للقراصنة الأوروبيين لمنعها من الوصول إلى موانئ مرسيليا وليفورن.

أما في سنة 1793م تلقى القنصل فالير تعليمات من السلطات في فرنسا تدعو للقيام بمساعي لدى داي الجزائر لعدم التعرض لأي سفينة محملة بالحبوب تتجه نحو فرنسا مهما كانت جنسيتها، لقد اعتبر القنصل هذا الطلب مستحيل التحقيق وغير قابل للتنفيذ. لأنه يعني أن الجزائر تنهي حالة الحرب مع كل أعدائها دون أن تكون لها أية ضمانات تحمي بها سفنها

وتجارتها من هؤلاء. واقترح أنه من الأفضل أن يستبدله بطلب ثلاثين جواز مرور جزائري تستعملها السفن الفرنسية، بالرغم من كونه يدرك أنه سيكون "طلبا محرّجا وغير لائق" ومع ذلك فهو يعتبر أنه حتى ولم تتم ترضيته كاملا فإن الحصول على بعض منها سيسد حاجة لا محالة (جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، دت، صفحة 50). وقد استقبل الداوي حسن باشا الطلب باستغراب ودهشة، ورد بأنه لا يستطيع تنفيذه لسببين:

أولا: القبول يعني ثورة الرياس ضد الداوي.

ثانيا: الانجليز والاسبان لن يترددوا في تقديم طلب مماثل.

استمر القنصل الفرنسي في الإلحاح، فمنحه الداوي جوازين وعندما علق القنصل بأن الجمهورية لن ترض بهذا الشيء القليل، رد الداوي: "إنني أمنحها لك كتعبير عن صداقتي"، كما تعهد الداوي بإعطاء تعليمات للبحرية باحترام الجوازات التي قد تحصل عليها فرنسا من تونس.

جاءت صيغة الجوازات التي منحها الداوي للفرنسيين كما يلي: "موضوع هذا المكتوب الذي حررناه في هذا اليوم التاسع والعشرين من هلال ذي الحجة والذي يجب أن يحظى بكامل الصدق والثقة من أجل الغاية التي منح من أجلها فإنه يتعين على كل الرياس سفن الغزو التابعة لإيالة الجزائر الكبيرة منها والصغيرة وعلى ضباط الغيلوطات التابعة لهذه المدينة وكذلك قراصنة تونس وطرابلس عندما يكونون في رحلة الغزو أنهم إذا التقوا بسفينة حاملة لهذا الأمر أن يأخذوا حذرهم، فلا يمسوها بأذى ولا إساءة معاملة قائدها، أو أي أحد من أفراد طاقمها وأن لا يأخذوا أي شيء من السلع التي تحملها، وإذا حدث أن بحارتنا هم الذين ألقوها، فإن معاقبتهم ستكون مضمونة (...). حرر في الجزائر المحمية في 27 ذي الحجة 1207 هـ (10 أغسطس 1793م)" (جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، دت، صفحة 51).

إن صورة القرن لن تكون كاملة دون الإشارة إلى أحداث أخرى وقعت في أواخره ألا وهي مسألة التاجر مايفرن⁸ Meifrund الذي أتهم بالخيانة، وما رافق ذلك من تدخل الداوي لدى السلطات الفرنسية للعفو عنه وهذا ما ذكره بلانتي، في الرسالة المؤرخة في 16 أكتوبر 1794م " (...). إننا نلح اليوم مرة أخرى لصالح مايفرن Meifrund فهو ليس من طبقة الخونة ونحن متأكدون من ذلك (...). اتمنى أن تنسى عيوب Meifrund فهو يستحق تقديركم وحمائتكم (...)" (Plantet, 2013, p. 446). لقد جعل الداوي من هذه المسألة قضية خاصة، وظلت المسألة عالقة حتى 1796م، وبسبب هذه القضية التي تماطلت السلطة الفرنسية في حلها والعفو عن مايفرن أعادت إيالة النظر في قضية الجوازات خاصة وأن فرنسا في هذه الفترة كانت في أمس الحاجة إلى ما تصدره الجزائر اتجاه ميناء مرسيليا.

6- مكانة جواز مرور الإيالة في حوض البحر الأبيض المتوسط:

احتل جواز مرور الإيالة مكانة كبيرة في حوض البحر المتوسط، فكل التجار وشركات النقل البحري تسعى للحصول عليه بطرق شرعية تتمثل في تقديم الهدايا وطلبه من سلطة الإيالة وبطرق غير شرعية وهي شراءه من عند قناصل الدول الصديقة للإيالة⁹، وفي بعض الأحيان يلجأ قبطان السفينة للحصول على جواز مزور للمرور في البحر المتوسط، واستمد جواز مرور الإيالة أهميته ومكانته من:

أولاً: جواز مرور إيالة الجزائر يحمي السفينة من رياس البحر التابعين للإيالة ومن القراصنة الخواص.

ثانياً: يحمي الجواز المتحصل عليه من إيالة الجزائر، السفينة من قراصنة تونس وطرابلس وسلطان فاس. ومن ذلك: "(....) أما إذا حدث هذا التجاوز من طرف بحارة تونس أو طرابلس فإننا سوف نخبر حكاهم وسيعاقون بكل تأكيد من أجل الامتثال لكل ما ذكر أعلاه وعدم مخالفته فقد منح هذا الجواز لاستعماله عندما تدعو الحاجة لذلك (كذا)" (المجموعة، 3190، 388) حيث أشارت كل الجوزات في المجموعة 3190 إلى أن الجواز يحترم من قبل قراصنة الإيالات الثلاث وسلطان فاس. وذلك راجع إلى أن كل من تونس وطرابلس تدفع الهدية إلى الجزائر كل سنتين.

ثالثاً: جواز مرور إيالة الجزائر صالح لفترة تزيد عن ستة أشهر للسفن المبحرة في البحر الأبيض المتوسط. (المجموعة، 3190، 388).

رابعاً: من لا يملك جواز مرور مهما كانت جنسيته فإن سفينته تحول إلى الجزائر، وهذا ما أشار إليه القنصل الدنماركي في رسالته المؤرخة في 23 أوت 1749م حيث قال: "(...) أن النقود والمجوهرات المأخوذة من الباخرة الإنجليزية قد أخذت فعلاً، حيث أن لا الملك البريطاني ولا أي من القناصل المقيمين في الجزائر لم يبلغوا الداي أن الملك له باخرة تتاجر بدون جواز سفر، والعادة القديمة، تنص على أن أي سفينة صديقة ليست في موضع حرب، فإن وجدت بدون جواز سفر فإن حمولتها تصادر بعد العثور عليها مباشرة (...)" (Odegaard, 2016, p. 110) وفي 1802م، حولت سفينتي لونيكير ولامري إلى الجزائر، بحجة أن قبطانها لم يظهر جوازها، وبيعت حمولتهما.

خامساً: كل سفينة تحمل جواز إيالة الجزائر وتعرض للقرصنة، فإن الدولة التي قام قراصنتها بالاعتداء تعوض السفينة وحمولتها، وإن كانت مازالت محتجزة تسرحها، ومن ذلك ما حدث للسفينة الدنماركية لا بون اسبيرانس القادمة من لندن والتي كانت تحمل بضائع متجهة إلى الجزائر، فتعرض لها قراصنة فرنسا الذين استولوا عليها، فأرسل الداي مصطفى في: 17 سبتمبر 1798م رسالة يطلب تسريح الحمولة. (Plantet, 2013, p. 481)

7- تأثير تزوير الجوازات على اقتصاد الإيالة:

ونظرا لأهمية جواز مرور إيالة الجزائر فإن القناصل أصبحوا يبيعون الجوازات لصالح بلدانهم، كما كانوا يتاجرون بها، وهذا ما أدى إلى استياء أعضاء الديوان لمنح الجوازات، لأن هذه الظاهرة أثرت سلبا على اقتصاد الإيالة فساهمت في: تسهيل عمليات التهريب، حيث يتم باستخدام رخص المرور التي تمنحها الإيالة للدول الصديقة لتمييزها عن الأعداء فالجوازات الخاصة بفرنسا كانت تباع علنا في هولندا وهذه المسألة تحتل أهمية بالغة بالنسبة للحكومة الجزائرية وهذا ما دفعها لعقد معاهدة مع فرنسا لضبط والتشديد على المهربين في 29 مارس 1790م، كما بعثت السلطات الجزائرية رسالة إلى الغرفة التجارية في 30 أبريل من السنة نفسها تلح فيها على التعهد الرسمي بعدم منح الجوازات الفرنسية للسفن الاجنبية. (جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، 2010م، صفحة 388)

عند قيام نابليون بوناپرت بحملة ضد مصر عام 1798م طلب السيد تاليران من بكري وبوجنا تزويد الجيش الفرنسي بكميات كبيرة من الحبوب يتم تحميلها على متن مركب تحمل جواز سفر إيالة الجزائر حتى لا تتعرض لهجمات الانجليز (وداد، 2018م، الصفحات 223-224)، وتشير الوثائق إلى أن منح الجوازات الفرنسية بقي مستمر إلى أواخر الحكم العثماني وهذا ما ذكره محمد ريس في سنة 1244هـ-1828م حيث يشير إلى: "...كنا على طرف جزيرة جيجل (...). صادفنا سفينتين اثنتين احدهما بركنتي والأخر فلنجو (...). حملتهما ملح وشعير وقمح ووجدنا بهما مكاحل وخزنة بارود (...). ويضيف أن السفينتين تحملان رخص مرور فرنسية: "... ووجدت عندهما بصابورط فرنسيس". (3190)، الوثيقة (316).

8- استعمال جوازات المرور من قبل الدول الأوروبية ومدى خضوع رياس البحر:

تعتبر مسألة تفتيش المراكب في البحر من أهم القضايا التي يطرحها الرياس، والتي كانت مصدر للخلافات المستمرة بين الإيالة والدول التي يشهد الرياس أنها أساءت استعمال التسهيلات التي منحتها الجزائر، ففرقة "الزيارة والتفتيش" الخاصة بالرياس لا تتسامح مع من يقاومها بالسلاح ويؤخذ كرقيق. (جون، 2009م، صفحة 293) حتي ولو كان يحمل الجواز الجزائري، أو جواز الدولة التي تجمعها معاهدة مع الجزائر، وقد شغلت قضية تفتيش السفن الحاملة للجواز حيزا في بنود المعاهدات فالبند الخامس من معاهدة السلم المبرمة بين فرنسا والإيالة نص على "أن السفن المبحرة تحت راية فرنسا والمزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج يترك لها حرية الابحار، ولا يرسل لتفتيشها سوي شخصين وطاقم القارب، ولا يدخل أحد إلا بإذن صريح من قائد المركب. (جمال، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، 2010م، صفحة 344)

ففي سنة 1687م عثر الرياس على جوازات فرنسية أو شهادة الإبحار مستخرجة من قنصلها بين أيدي ربانية السفن المعادية، وبالرغم من ذلك فلم تبادر الجزائر باتخاذ أي إجراء مضاد بل اكتفت بإخطار المسئولين الفرنسيين بهذه المخالفات، (جمال، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، 2010م، صفحة 133) وفي سنة 1765م أثبت الرياس أن توسكانييا منحت جوازات سفر لرعايا نابولي، ومعاهدتها مع الإيالة تنص على أنه لا يحق لهم منح أي جواز سفر إلا لرعاياهم (التر، 1989م، صفحة 522). فمن هذا المنطلق نقول أن الرياس عملوا على:

1. تفتيش السفن ومراقبة الجوازات. وفي حالة ما وجدوا الجواز قديم أو مزور فإن لهم الحق في أخذ السفينة وما عليها كغنيمة.
2. التأكد من هوية ركاب السفينة إذا كانوا من رعايا الدول المعادية للإيالة فإن الرياس من حقهم أسرهم وأخذ ممتلكاتهم كغنائم.
3. يحترم الرياس جوازات مرور الصادرة عن الجهات الرسمية للدول التي تجمعها بالإيالة معاهدات ومن ذلك الأميرالية الفرنسية، والأميرالية الإنجليزية.
4. اعتبر الرياس جوازات المرور إيالة الجزائر أداة للتمييز الصديق من العدو.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة نصل إلى أن قضية الحصول على جوازات المرور أو بازابورط إيالة الجزائر، من أهم القضايا التي كانت تطرحها الدول الأوروبية وتدفع للحصول عليها، كما أن الحصول على جوازات الجزائر في تلك الفترة يمكن الدول الأوروبية من حماية سفنها التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط من قراصنة الإيالات الثلاث (الجزائر، تونس وطرابلس) وسلطان فاس. التي كانت تحترم السفن التي تحمل جوازات المرور الجزائرية. للحصول على الجوازات عملت الدول الأوروبية على تقديم الهدايا في الأوقات المحددة وبالموصفات التي يحددها الداي. وتمنح إيالة الجزائر جوازات المرور، للتمييز بين السفن الصديقة التي دفعت مقابل مرورها في حوض البحر المتوسط من السفن التي لم تدفع. وبالرغم من حساسية وأهمية الجوازات في الملاحة البحرية والعلاقات الخارجية إلا أن قنصل الدول الأوروبية خاصة الفرنسيين والانجليز عملوا على تزويرها وهذا ما أثر على اقتصاد الإيالة، كما أن السفن التجارية التي تمكنت من الحصول على الجواز أصبحت بعيدة المنال عن البحارة الجزائريين، وهذا قلل فرص البحارة الجزائريين في الحصول على الغنائم. الهدف الرئيسي من استخدام الجواز الجزائري هو إنقاص تكاليف فدية الأسرى، وحماية السفن بطريقة بديلة عن السير في قوافل بحرية مما يؤدي إلى تأخر السفن التجارية ولتسريع العملية استخدم الجواز، ومن قراءة الجوازات يمكن التعرف على

حركية السفن التجارية واتجاهاتها ولأننا اعتمدنا على عينة وثائق موجودة في المكتبة الوطنية فإننا لم نتعرض لكل القضايا التي يطرحها الموضوع ليبقى مجال البحث مفتوحا للباحثين المهتمين بمثل هذه الدراسات.

هوامش توضيحية:

1- يقع الحصن الفرنسي أو حصن القالة على شبه جزيرة تتشكل من لسان صخري يتصل بالبر عن طريق معبر ضيق وهذا ما جعله مرسى تجاريا حصينا، عرف باسم مرسى الخرز. ويعرف كذلك باسم "الباستيون" Bastion de France يقع علي بعد 48 كلم شرق مدينة عنابة وتحيط به الكثبان الرملية المكسوة بالأعشاب والشجيرات. للاطلاع أكثر ينظر: (بنسترايت، 2008م، الصفحات 89-90). للحصن مساحتين واحدة في الشمال اين توجد مخازن القمح والبضائع وكذلك عدد من الغرف الخاصة بالمشرفين على تموين الحصن والآخرى مساحة أكبر متواجدة قرب شاطئ رملي ميناء للسفن الذين يصطادون المرجان، وبالقرب من هذه الساحة: كنيسة، مستشفى، حديقة. للاطلاع أكثر ينظر:

Archives du Ministère des Affaires étrangères, Etat numérique de la correspondance consulaire et commerciale de 1773 à 1901, Bone et la Calle, CCC 49, N°: 146

2- وفي الفترة المتأخرة من تاريخ العلاقات الفرنسية - الجزائرية كان على التجار الجزائريين الراغبين في ممارسة أنشطتهم التجارية بموانئ الجنوب الفرنسي، وفي مقدمتها ميناء مرسيليا، الخضوع للعديد من القيود الإدارية التي كان الهدف منها هو إعاقه نشاطهم والحد منه، وكان أحد تلك القيود هو ضرورة حصول التاجر على وثيقة إدارية رسمية تدعى "جواز مرور" Autorisation de circuler أو اختصار لكلمة "الجواز" Passeport. للاطلاع أكثر ينظر: (محمد ا.، 2015م، الصفحات 104-105)

3- ولد لودلف هامكين في 4 نوفمبر 1696م، بمدينة برغين بالنرويج، اشتغل في القنصليات الهولندية (1726-1732) ثم ممثلا للدنمارك في الجزائر (1746-1751). قضى لودولف هامكين السنوات الأخيرة من حياته في تونس، حيث كرر نجاح الجزائر (معاهدة السلام 1746م) عن طريق التفاوض مع باي تونس، علي باشا ونجح في توقيع معاهدة سلام وصداقة في ديسمبر 1751م. للاطلاع أكثر ينظر: (Odegaard, 2016)

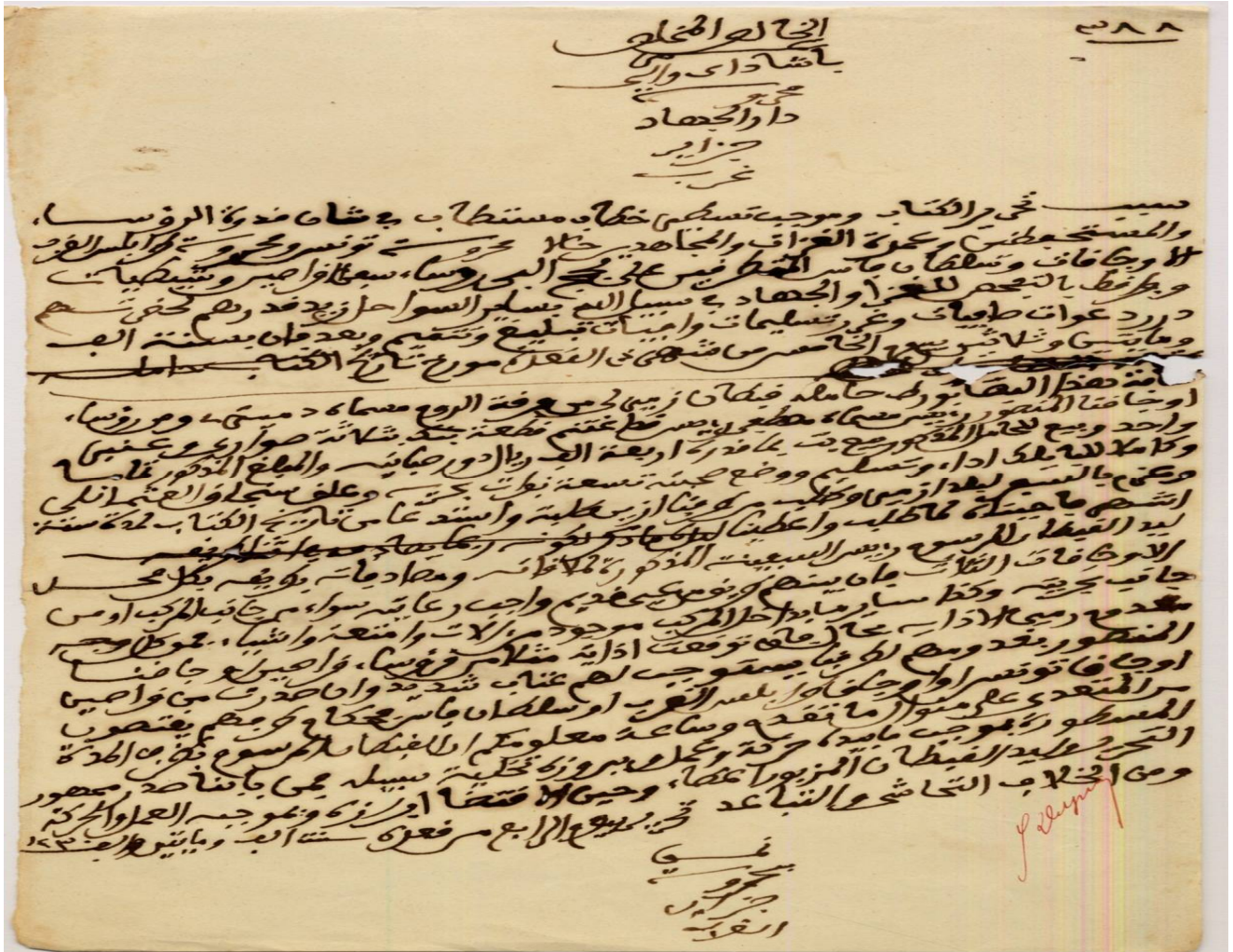
4- بونبة: تعبير دارج للقنبلة أو القذيفة التي كانت تطلق من مدافع السفن. للاطلاع أكثر ينظر: (محمد ا.، 2006، صفحة 145).

5- القرطيل: سلة مصنوعة من عود القصب أو الحلفاء. (محمد ا.، 2006، صفحة 51)

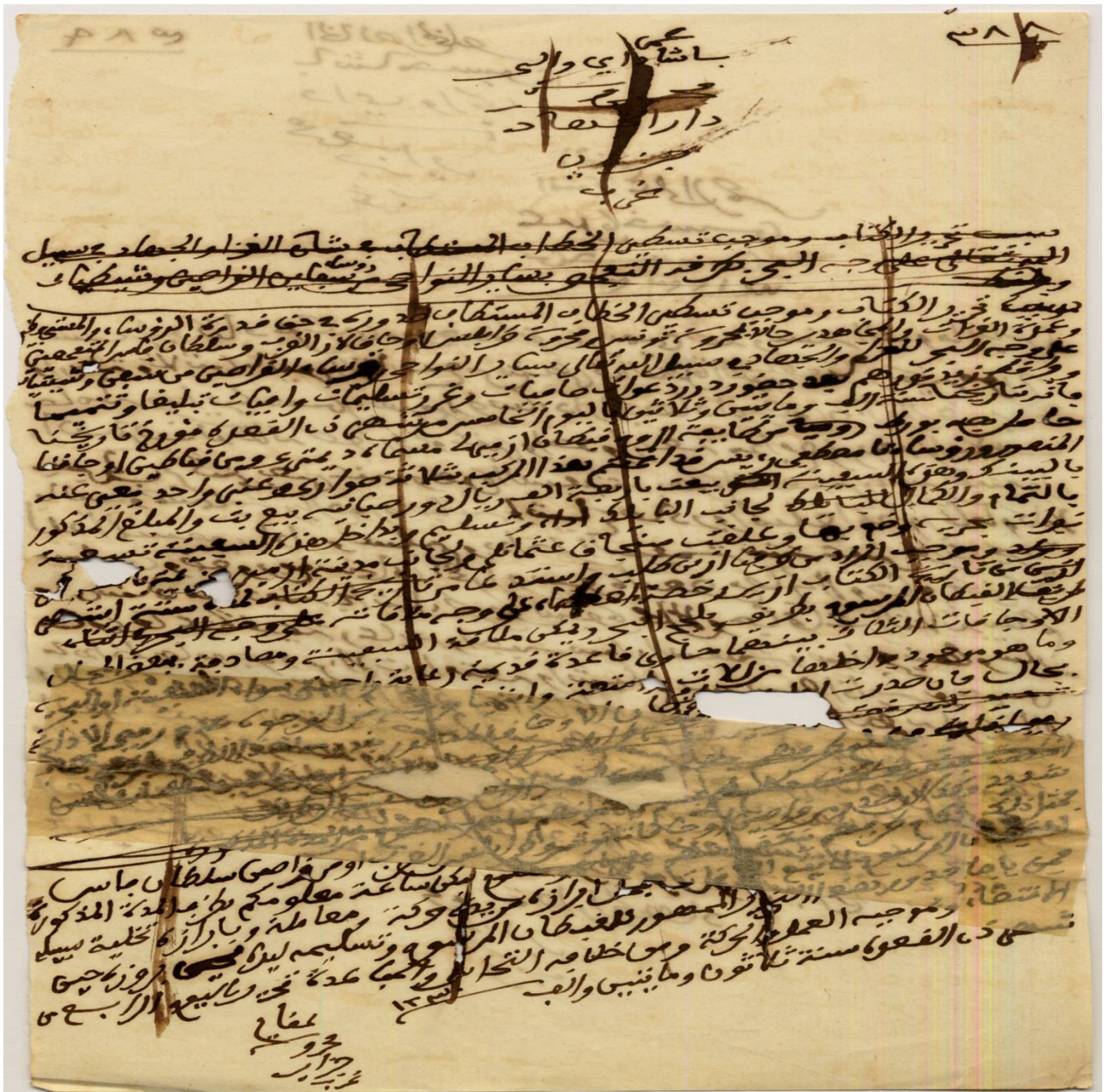
- 6- تزينة: وتكتب ايضا الدزينة تطلق على مجموعة يتجاوز عددها العشرة وعادة ما تحدد بأثني عشر مشتقة، كما هو ظاهر في لفظها من الكلمة الأجنبية douzaine أو Dizaine. للاطلاع أكثر ينظر: (محمد ا.، 2006، صفحة 103)
- 7- بيير جوزيف مايفرن من مواليد مدينه طولون سنة 1723م استقر في الجزائر بغرض التجارة سنة 1752م حيث ارتبط خلال إقامته الطويلة بصداقة متينه مع ابن الداى محمد باشا بالتبني حسن الذي شغل منصب وكيل الخرج ثم أصبح دايا في 1791م، وفي 1777م كلف مايفرن بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية حتى 1782م، ليعود إلى طولون بعدها عين قنصلا بها في 1789م، أعلنت هذه المدينة تمردا على النظام الجمهوري في 1793م وفتحت مينائها للأسطول الإنجليزي ففر إلى إسبانيا حيث بعث له داي الجزائر حسن سفينة خاصة لحمله للجزائر، وطلب فرنسا بإعادة الاعتبار له وتمكينه من استرجاع ممتلكاته، إلا أن فرنسا بقت تماطل في الرد على الداى حتى توصل "لهيركول" المفاوض الفرنسي من الاتفاق مع مايفرن على تعويض أملاكه ويغادر الجزائر باتجاه إسبانيا. للاطلاع أكثر ينظر: (جمال، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، دت، صفحة 60).
- 8- اشتكى القنصل الإنجليزي في طرابلس الغرب من زميله في جنوة بسبب أنه كان يبيع الجوازات بمبلغ 30 دولار، ينظر: (رحمونة، 2010-2011م، صفحة 140)

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (01): نموذج لرخصة مرور منحت لقبطان يوناني يعيش بأزمير سنة 1230 هـ (المجموعة 3190 الوثيقة رقم 388).



ملحق رقم (02): نموذج لوثيقة جواز مرور منح من قبل داي الجزائر (المجموعة 3190 الوثيقة رقم 388)



قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

- 3190 الوثيقة 389.
- 3190 الوثيقة 388.
- 3190 الوثيقة 316.
- 3190 الوثيقة 388.
- 3190 الوثيقة 405.
- امين محمد، (2015م)، الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)، إسهام في دراسة التوسع الاستعماري، مطبعة أنفو، فاس، المغرب.
- أمين محمد، (2011م)، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المغرب: مطبعة أنفو-برانت، فاس.
- بليل رحمونة، (2010-2011م)، القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران.
- بنسترايت، (2008م)، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس.
- بيلامي وداد، (2018م)، اليهود والشبكة التجارية في إيالة الجزائر والحوض الغربي للمتوسط (1686-1830م) سالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.
- جم ولسن ستيفن، (2007م)، الاسرى الامريكان في الجزائر: 1785-1797م، ترجمة: علي تابليت، الجزائر، منشورات ثالة.
- الشويهد عبد الله بن محمد، (2006) قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117 هـ/ 1695-1705 م)، تحقيق وتقديم: ناصر سعيدوني، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت.
- عبد الهادي رجائي سالمي، (2014-2015م)، العلاقات الجزائرية الإسكندنافية في الفترة العثمانية: 1141-1206هـ/ 1729-1792م، ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر - 02- أبو القاسم سعد الله.
- عزيز سامح التز، (1989م) الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.
- قنان جمال، (2010م)، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، دط، دار الرائد للكتاب، الجزائر.

- قنان جمال، دت، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830م، الجزائر: منشورات متحف المجاهد.
- قنان جمال، (2010م)، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، دط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- مولود قاسم نايت قاسم، (2012م)، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، دط، ج2، الجزائر، شركة دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع.
- وولف جون: (2009م) الجزائر وأوروبا، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، دط، عالم المعرفة، الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

- Amine, M. (2016). 3- Le Commerce Extérieur D'Alger A'La Veille De 1830, Essai d'histoire économique et sociale. Alger: E'ditions barzakh.
- Masson, P. (1903). Histoire des Etablissements et du Commerce Français, Dans L'Afrique Barbaresque 1560-1793, (Algérie, Tunisie, Tripolitaine, Maroc), Paris.
- Mohamed Amine, ., (2016). Le Commerce Extérieur D'Alger A'La Veille De 1830, Essai d'histoire économique et sociale. Alger.: E'ditions barzakh.
- Odegaard, T. (2016). les Correspondances de Ludolf Hammeken le premier consul Dano- Norvégien à Alger 1746-1751, . Alger .: ,ENAG, Editions.
- Plantet, E. (2013). Correspondances Des deys D'Alger avec la cour de France 1700-1833, T2. Editions ART'Kange.